حليف كوريا الشمالية يشدد العقوبات عليها

شاحنات بضائع كوريا الشمالية تعبر جسر الصداقة باتجاه الصين

قالت وزارة التجارة الصينية، أمس ، إنها ستحظر صادرات بعض المنتجات النفطية إلى كوريا الشمالية إلى جانب واردات المنسوجات من الدولة الشيوعية امتثالا لقرار مجلس الأمن الدولي.

وأضافت الوزارة في بيان، أن قرر حظر صادرات المنتجات النفطية المكررة سيصبح نافذا اعتبارا من أول اكتوبر، فيما سيكون الحظر على المكثفات والغاز الطبيعي المسال فوريا، وفق «رويترز».

وأشارت إلى أن واردات المنسوجات من كوريا الشمالية ستحظر على الفور أيضا.

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر بالإجماع في الـ 11 من سبتمبر قرارا يقضي بفرض مزيد من العقوبات على كوريا الشمالية، ردا على إجرائها سادس واقوى تجاربها النووية مطلع الشهر الجاري.

ورغم أن الصين تعد أحد أقوى حلفاء كوريا الشمالية، إلا انها أيدت اتخاذ عقوبات إضافية ضد الدولة المنعزلة على اعتبار انها «نصف مفتاح لتسوية» الأزمة في شبه الجزيرة الكورية إلى جانب المفاوضات.

«موديز» تخفض تصنيف الاقتصاد البريطاني بسبب البريكست

الحي المالي «كناري وارف» في العاصمة البريطانية لندن

خفضت وكالة التصنيف الائتماني موديز الاقتصاد البريطاني إلى درجة اقل من Aa1 إلى درجة Aa2 ، بسبب توقف خطط الحكومة للإصلاح المالي عن مسارها، بسبب البريكست.

كما عدلت موديز نظرتها المستقبلية للاقتصاد البريطاني من سلبية إلى مستقرة، الأمر الذي يعني أن مزيدا من التخفيض غير متوقع في المستقبل القريب.

وقالت الحكومة البريطانية إن تقييم موديز لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي للاقتصاد «قديم» لأن تريزا وضعت خطة طموحة للعلاقات المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي في خطاب ألقته في وقت سابق الجمعة.

وكانت خفضت بريطانيا عجز ميزانيتها حوالي 10٪ من الناتج الاقتصادي في عام 2010 إلى 2.3٪ في السنة المالية 17/2016، التي انتهت في مارس الحالي، وتأمل الحكومة في خفض الديون في السنة المالية 2018/2019.

بيد أن موديز قالت الجمعة إن التوقعات للمالية العامة في بريطانيا ضعفت بشكل ملحوظ مع تزايد خطط الحكومة لضبطها مع البريكست مما زاد العبء على الديون.

وأضافت انه في نفس الوقت ستزداد الضغوط على الميزانية بسبب ضعف الاقتصاد البريطاني الذي يتوقع بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يصرف الحكومة عن أولويات أخرى.

وتعتبر موديز اول وكالة تصنيف ائتماني رئيسية تقوم بتجريد بريطانيا من أرفع تصنيف AA في عام 2016.

بريطانيا.. سحب ترخيص «أوبر» في لندن

بريطانيا تسحب ترخيص «أوبر»

قررت هيئة النقل والمواصلات في العاصمة البريطانية لندن عدم تجديد وسحب رخصة العمل لشركة النقل الأميركية الشهيرة أوبر التي تعتمد على تطبيق إلكتروني على الهواتف المحمولة، الأمر الذي سيؤثر على أعمال أكثر من 40 الف سائق و3.5 مليون مستفيد من الخدمة.

وقالت الهيئة في بيان إن القرار اتخذ بناء على إخلال الشركة في أكثر من مرة بمعايير الأمن والسلامة للركاب وسوء سلوك بعض السائقين، إلا أن الشركة تعتزم الطعن في القرار خلال 21 يوما ويمكنها مواصلة عملها لحين البت في قرار الطعن إذا تقدمت به.

وعددت الهيئة بعض الإخفاقات للشركة ومن بينها عدم إجراء فحوصات وتحريات كافية عن السجل الجنائي للسائقين والسائقات. وقال عمدة لندن، صادق خان، إنه يؤيد قرار الحجب، وإن أي مشغل لخدمات سيارات الأجرة في المدينة «يجب أن يلتزم بالقوانين».

وقال إن تقديم خدمة ابتكارية يجب أن لا يكون على حساب سلامة العملاء وأمنهم. وقال «إنني أؤيد تماما قرار سحب الترخيص وسيكون من الخطأ إعطاء أوبر الضوء الأخضر إذا كانت تشكل خطرا على سلامة الركاب». من جهته، قال متحدث باسم «أوبر» إن الشركة كانت بصدد اتخاذ خطوات لتحسين سلامة سائقيها وتم منحهم أكثر من مئوسط أجرهم عبر المرونة التي يوفرها التطبيق. يشار إلى أنه تم حظر أوبر في كل من فرنسا وإسبانيا وبلجيكا.

بعدما قال كبار منتجي الخام الذين اجتمعوا في فيينا إنهم يربحون معركة «التخمة»

أسعار النفط تقفز 1 % .. والسوق في اتجاه تصاعدي

النفط تقفز 1 %

فيما يبدو أن المعركة المحتدمة ، والتي تقودها «أوبك» بشأن التقليل من تخمة المعروض النفطي ، قد بدأت تؤتي ثمارها ، فتحركات السوق النفطي في الأسبوعين الماضيين ظلت في المستوى التصاعدي ، كما لوحظ بداية انفراجة بشأن تخمة المعروض .

وارتفعت أسعار النفط نحو واحد بالمئة في تسوية تعاملات أول أمس مسجلة أعلى مستويات في شهور بعدما قال كبار منتجي الخام الذين اجتمعوا في فيينا إنهم قد ينتظروا حتى يناير قبل اتخاذ قرار بشأن تمديد خفض الإنتاج بعد الربع الأول من العام القادم من عدمه.

وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك بعد انتهاء اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» مع المنتجين المستقلين "اعتقد أن يناير هو أقرب موعد يمكننا فيه حقا أن نتحدث بمصداقية عن وضع السوق"

وقال وزراء آخرون إن قرارا بشأن تمديد التخفيضات قد يتم اتخاذه في نوفمبر تشرين الثاني عندما تعقد المنظمة اجتماعها الرسمي التالي.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 43 سنتا، أو ما يعادل 0.8 بالمئة، في التسوية إلى 56.86 دولارا للبرميل وهو مستوى يقل سنتا واحدا عن الأعلى خلال الجلسة، والذي كان أيضا الأعلى منذ مارس آذار.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في تسوية العقود الأجلة 11 سنتا، أو 0.2 بالمئة، إلى 50.66 دولارا للبرميل.

وعلى أساس أسبوعي، حقق برنت مكاسب بلغت 2.2 بالمئة بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 1.5 بالمئة.

وزادت أسعار النفط أكثر من 15 بالمئة في ثلاثة أشهر بما يشير إلى أن اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يوميا، قلص فائض المعروض عالميا، وساعدت زيادة الطلب أيضا في إحداث توازن في السوق.

على صعيد متصل قال وزراء إن أوبك ومنتجين آخرين خارجها يمضون في طريقهم صوب التخلص من تخمة المعروض التي ضغطت على أسعار الخام ثلاث سنوات، وقد ينتظرون حتى يناير كانون الثاني قبل أن يقرروا ما إذا كانوا سيمددون تخفيضات الإنتاج التي ينفذونها لما بعد الربع الأول من 2018.

وتعكف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون آخرون على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا منذ بداية 2017 مما ساهم في زيادة أسعار النفط 15 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتدرس أوبك وحلفاؤها تمديد اتفاق الخفض بعد انتهاء سريانه في مارس آذار 2018.

وقال وزير الطاقة الروسي إن من غير المتوقع اتخاذ قرار في هذا الشان قبل يناير كانون الثاني بيد أن وزراء آخرين أشاروا إلى أنه قد يجرى اتخاذ قرار مماثل قبل نهاية العام الجاري.

وقال الكسندر نوفاك ردا على سؤال بشأن الإطار الزمني لأي قرار يتعلق بتمديد اتفاق خفض الإمدادات "اعتقد أنه ليس بإمكاننا العودة إلى هذه المسالة قبل يناير (كانون الثاني) العام القادم".

كما قال بعد اجتماع وزراء النفط الذي عقد في فيينا يوم الجمعة إن أوبك والمنتجين الآخرين بحاجة إلى العمل بشكل وثيق معا في 2018.

وأضاف "لسنا بحاجة فقط إلى الإبقاء على الوتيرة فحسب، بل كذلك للاستمرار في تحركاتنا المشتركة المنسقة بالكامل، ووضع استراتيجية للمستقبل سنلتزم بها بدءا من أبريل (نيسان) 2018" مضيفا أن الطلب على النفط يزيد "بوتيرة عالية".

وقال وزراء آخرون إن اتخاذ قرار بشأن تمديد التخفيضات قد يتم في نوفمبر تشرين الثاني حين تعقد أوبك اجتماعها الرسمي القادم.

وقال وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو دل بينو للصحفيين "في نوفمبر (تشرين الثاني)، سنتخذ قرارات" مضيفا أن المجموعة "تقيم جميع الخيارات بما في ذلك تمديد الاتفاق".

ويجرى تداول خام القياس العالمي مزيج برنت حاليا فوق 56 دولارا للبرميل لكنه ما زال عند نصف المستوى الذي سجله في منتصف 2014.

قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، الذي يرأس اجتماع الجمعة للجنة المراقبة الوزارية المشتركة، إن تخفيضات المعروض تساهم في خفض مخزونات الخام العالمية إلى متوسط خمس سنوات وهو الهدف الذي وضعته أوبك.

وقال المرزوق عند افتتاحه اجتماع فيينا "منذ اجتماعنا الأخير في يوليو، تحسنت سوق النفط بشكل ملحوظ... من الواضح أن السوق تمضي حاليا في طريقها إلى استعادة التوازن".

وقال الوزير إن هناك "عددا من الإيجابيات" في السوق بما في ذلك مستويات المخزون في الدول الصناعية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي بلغت في أغسطس آب ما يزيد على متوسط خمس سنوات بمقدار 170 مليون برميل انخفاضا من 340 مليون برميل في يناير كانون الثاني.

وقال إن المخزونات العائمة تهبط، وعزا ذلك إلى تحول في أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت لترتفع أسعار التسليمات الفورية عن الآجلة في السوق، وهو وضع يجعل بيع النفط الفوري أكثر جاذبية من تخزينه وبيعه في وقت لاحق، مما يشير إلى تقلص إمدادات المعروض.

وقال الوزير أيضا إن مجموعة المراقبة الوزارية ستواصل مراقبة بيانات الإنتاج لكنها ستقترح أيضا النظر في بيانات التصدير.

كان مسؤولون في أوبك قالوا إن الصادرات تؤثر على المعروض العالمي تاثيرا مباشرا اكبر من الإنتاج.

ويضع اتفاق الإنتاج حدودا قصوى لإنتاج الدول المشاركة فيه من أوبك وخارجها، لكنه لا يفرض أي قيود على مستويات الصادرات، مما سمح لبعض المنتجين بالإبقاء على صادراتهم مرتفعة نسبيا من خلال السحب من احتياطياتهم.

بالإضافة إلى ذلك، شجع ارتفاع أسعار الخام منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة على زيادة الإنتاج وهو سبب آخر يفسر استغراق السحب من المخزونات العالمية وقتا أطول من المتوقع.

وجرت دعوة ليبيا ونيجيريا، وهما عضوان في أوبك لكنهما معفيان من تخفيضات الإمدادات في الوقت الذي يتعافى فيه قطاع النفط بهما بعد سنوات من عدم الاستقرار، إلى اجتماع يوم الجمعة.

وقال وزير النفط الكويتي إن البلدين سيشاركان في اتفاق خفض الإمدادات فور استقرار إنتاجهما.

الخلاف الألماني التركي يضع الشركات في مهب الريح

الخلاف الألماني - التركي يحتدم

«24»: إذا كنت ألمانيا وتمارس نشاطا اقتصاديا في تركيا، فستحتاج إلى أعصاب فولاذية، فالغموض يتزايد منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة على حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في صيف 2016 بسبب سياساته.

في الوقت نفسه يستمر تراجع العلاقات بين برلين وأنقرة، وهو أمر له تداعياته على الاقتصاد التركي.

ورغم استمرار عقد الصفقات التجارية والاقتصادية بين ألمان والأتراك وتوقع تحسن معدل نمو الاقتصاد، فإن الغموض السياسي، يعني أن الشركات الألمانية ستميل أكثر إلى تعليق خططها الاستثمارية الجديدة في تركيا.

تعد تركيا سوقاً مهمة للشركات الألمانية الكبرى مثل سيمنس، ودايملر، وإيون، حيث يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 80 مليون نسمة.

وتعمل حوالي 6800 شركة ألمانية في تركيا، وتملك مواقع إنتاج تقدر قيمتها بحوالي 9 مليارات يورو (10.8 مليار دولار) وتوظف حوالي 140 الف شخص.

وتمتلك شركة الكيماويات الألمانية العملاقة «باسف» 6 مواقع إنتاج يعمل فيها 800 عامل في تركيا.

ومنذ أسابيع قليلة أصيب الرئيس التنفيذي لشركة باسف، كورت بوك بصدمة بعد ظهور شركته في قائمة تركية للشركات والمؤسسات المشتبه في دعمها للإرهاب.

وبعد صدور القائمة، قالت الحكومة التركية على لسان وزير داخليتها سليمان صويلو إن وصول هذه القائمة إلى الإنتربول كان بسبب «خلل في التواصل» لكن بوك، قال إن هذا الحادث لم يؤد بالتأكيد إلى تعزيز ثقته في تركيا.

وأضاف «الكل يعرف هذه القاعدة، لجذب الاستثمارات تحتاج إلى أسس مستقرة، وبالطبع هذا يشمل أيضا الاعتراف بالعدالة، والقانون».

أما نائب رئيس اتحاد الصناعة الألماني بي.دي.آي توماس باوير، فاعرب عن قلقه أيضا وقال في تصريحات لوكالة الأنباء الاقتصادية الألمانية «بالطبع هناك تساؤلات عما سيحدث غدا، لأن هناك الآن نظام مستبد في تركيا».

وأضاف أن المخاطر التي تواجه الشركات قد تأتي في شكل عقوبات، أو تحذيرات من السفر إلى تركيا.

ورغم أن الاتفاقيات والصفقات التي عُقدت في وقت سابق، تُنفذ حاليا، فإن تركيا فقدت جاذبيتها بالنسبة للشركات الألمانية.

ويقول باوير: «في هذه اللحظة، وكرجل أعمال، لن أشتري أي شركة في تركيا».

وتتجه شركة هايدلبرغ سيمنت الألمانية للأسمنت، التي تمتلك حصة رئيسية في مجموعة أكانسا التركية لإنتاج مواد البناء، إلى تعليق خططها الاستثمارية الجديدة في تركيا.

يقول رئيسها برند شايفله إنه رغم الفرص الجيدة المتاحة، فإنهم لن يعقدوا أي صفقات شراء جديدة في تركيا.

وبدا رئيس قطاع التجارة الخارجية في غرفة التجارة والصناعة الألمانية فولكر تراير، واضحا: «إذا لم يتغير الموقف السياسي في تركيا، سيكون من الصعب إقناع الشركات الألمانية بضخ استثمارات جديدة».

الأمر المؤكد أن حركة تجارة ألمانيا مع تركيا تتراجع منذ منتصف 2016، وحسب تقديرات غرفة التجارة والصناعة الألمانية، فإن الصادرات الألمانية إلى تركيا تراجعت في النصف الأول من العام الحالي 10% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن هذا يعني انخفاض قيمة الصادرات الألمانية بمليارى يورو أيضا، حسب تراير.

وأضاف تراير أن عدد الاستفسارات التي تلقتها غرفة التجارة الخارجية في اسطنبول عن فرص الأعمال الجديدة في ألمانيا تراجع بشدة أخيرا.

وقد تصبح الأمور أشد خطورة إذا نفذ وزير الخارجية الألماني زيغمار غابريل تهديده بمراجعة عمل مؤسسة هيرمس لضمان التأمين على المشاريع الألمانية في تركيا. يذكر أن ضمانات الاستثمار التي توفرها مؤسسة هيرمس، تساعد في حماية الشركات الألمانية في حالة تعثر عملائها في تركيا، وتوقفهم عن سداد التزاماتهم لهذه الشركات.

ويمكن للخطوة أن تقلص بصورة أكبر رغبة الشركات الألمانية في الاستثمار في تركيا.

وعلمت وكالة الأنباء الألمانية، أن هذه المراجعة لم تبدأ بعد.

يقول باوير إن ارتفاع حدة التلاسن بين برلين وأنقرة لم يؤثر حتى الآن على الصفقات، والتعاملات التجارية القائمة، وما زال التعاون بين الشركات الألمانية وشركائها الأتراك في حالة جيدة.

وأضاف «في هذه اللحظة يسير النشاط الاقتصادي في تركيا المعتاد. لا شيء تغير في الحياة اليومية بالنسبة لي كرجل أعمال».

ويبدو أن الأرقام الرسمية الصادرة من أنقرة تؤكد هذه الصورة، حيث ينمو الاقتصاد التركي رغم الاضطراب.

وزاد معدل النمو خلال الربع الثاني من العام الحالي 5% عن النمو المسجل قبل محاولة الانقلاب، ما يعني احتفاظ تركيا بمكانتها بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

لكن بعض الاقتصاديين يشككون في مدى دقة هذه البيانات التركية.

ويقول المحلل الاقتصادي في كومبرتس بنك لوتس كاربوفيتس»: «أعتقد أن هذه البيانات خاضعة لتأثيرات سياسية»، معترفاً في الوقت نفسه بالافتقار إلى دليل ملموس على التلاعب بهذه البيانات، وإن كانت هناك أسباب للشك.

وأضاف أنه بعيداً عن الأرقام الرسمية لقطاع السياحة التركي، فإن بيانات الاستثمار غير ذات مصداقية عند مقارنتها بالأرقام الدولية الموثقة. فتراجع قيمة الليرة التركية، يعد دليلا على أن الاضطرابات السياسية في تركيا تؤثر على الاقتصاد التركي.

ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة، فقدت الليرة حوالي ثلث قيمتها أمام اليورو.

واستمر تراجع للعملة التركية، في أعقاب تزايد التوترات السياسية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى تراجع الليرة إلى مستوى قياسي في أغسطس الماضي.

ويمثل انخفاض قيمة العملة سلاحاً ذا حدين بالنسبة لتركيا.

ففي حين تزيد القدرة التنافسية للصادرات نتيجة انخفاض قيمة العملة، يزيد الانخفاض من كلفة الواردات ، في الوقت الذي تزيد فيه واردات تركيا، عن الصادرات منذ أكثر من 10 سنوات.